

محضر إجتماع

مجموعة عمل لجنة الصناعة والبحث العلمي

١٩ ديسمبر ٢٠١٨

تم عقد إجتماع لمجموعة عمل لجنة الصناعة والبحث العلمي بجمعية رجال الاعمال المصريين الخاصة بما يلي :

الوقوف على أهم التحديات البيروقراطية وسبل التغلب عليها

(تخصيص الأراضي – التراخيص والسجل – الجهات المتعاملة : (الدفاع المدني – البيئة – الجمارك "كافة ما يتعلق بالتشوهات الجمركية" ...).

وذلك بحضور :

• م. خالد حمزة – رئيس لجنة الإستيراد والجمارك بالجمعية

• د. محمد هلال – عضو الجمعية

واعتذر عن الحضور : م. زكريا الشافعي – عضو الجمعية

وقد تم خلال اللقاء المناقشة وتبادل الرأي على النحو التالي :

أهم التحديات البيروقراطية التي تواجه الصناعة المصرية وسبل التغلب عليها :

تخصيص الأراضي – التراخيص والسجل – الجهات المتعاملة : (الدفاع المدني – البيئة – الجمارك "كافة ما يتعلق بالتشوهات الجمركية.... "

النقاط التي تم الإتفاق عليها :

- ١- أن تكون ولاية الأراضي الصناعية ملك للقطاع الجغرافي التابعة له قطع الأراضي
- ٢- أن يتم تطوير دور هيئة التنمية الصناعية ليصبح دور تنموي ينصب على تنمية الصناعات وتعميق التصنيع المحلي ومواجهة التحديات التي يواجهها صغار وكبار المصنعين .
- ٣- هناك صعوبة في التعامل مع هيئة التنمية الصناعية وفقاً لمتطلبات القانون ، لذا نرى إعادة النظر في القانون رقم ١٥ الخاص بالتراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية بحيث يتسم بسهولة التطبيق ويتواءم مع إزالة التحديات الراهنة التي تواجه الصناعة المصرية . (مرفق القانون المشار إليه)
- ٤- تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص الصناعية (لأول مرة أو للتجديد) مع إعادة النظر في المدد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون لتمام التنفيذ .
- ٥- إعادة النظر في الرسوم المعيارية التي تحصل عليها هيئة التنمية الصناعية والصادرة بالقرار رقم ٣٤٤ لسنة ٢٠١٨ حيث نرى أن هذه التكاليف المعيارية لا تعمل على تشجيع الصناعة وتكبلها برسوم باهظة جداً لا تتناسب مع الفكر الصناعي التنموي ، حيث أن تلك الرسوم لا تؤدي إلى

تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للدخول في الإقتصاد الرسمي بل قد تشجع بعض القطاعات الرسمية إلى الهروب منه . (مرفق القرار المشار إليه)

٦- وضع آلية بأن يكون التعامل بين المصنعين والجهات والهيئات المختلفة التي يلزم الحصول على موافقاتها للحصول على الترخيص الصناعي وفقاً لما يناسب كل نوع صناعة من متطلبات (الدفاع المدني - جهاز شئون البيئة - السلامة والصحة المهنية - أجهزة الحكم المحلي .. إلخ) وعلى أن يتم ذلك من خلال هيئة التنمية الصناعية وبمعاونتها وليس بشكل مباشر بين المستثمر والهيئات المشار إليها .

٧- إعادة النظر في ما يظهر من تشوهات جمركية في بنود التعريف والإستعانة بخبرات المستثمرين والمصنعين المتعاملين مع مصلحة الجمارك ووضع رؤيتهم في الإعتبار عند تعديل التعريف الجمركية ، ووضع آلية متفق عليها تدعم تعميق المكون المحلي في الصناعة المصرية وزيادة الإستثمارات الصناعية .

٨- إعادة النظر في الدليل الإرشادي لإعداد الملف الفني للحصول على ترخيص التشغيل . (مرفق الدليل المشار إليه) .